Americans for Democracy & Human Rights in Bahrain

ESOHR
European Saudi organisation for Human Rights
المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان

# تدعو ADHRB و ESOHR الملك سلمان لإيقاف إعدام ناشط حقوق الإنسان

*للنشر الفوري*
25 أكتوبر 2015

وشنطن العاصمة – ايدت محكمة الاستئناف السعودية حكم المحكمة الجنائية المتخصصة بإعدام رجل الدين السعودي المعارض الشيخ نمر باقر النمر. وكان القضاء السعودي قد اصدر حكما في اكتوبر 2014 بمعاقبة الشيخ النمر بالاعدام تعزيراً، بسبب نشاطه السياسي المعارض.

وذكرت عائلة الشيخ النمر ان محكمة الاستئناف بالاضافة الى المحكمة العليا السعودية ارسلتا قرار الحكم الى العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز لاعطاءِ الاوامر لوزارة الداخلية لتنفيذ حكم الاعدام.

الى ذلك ادانت كل من منظمة اميركيون من اجل الديمقراطية في البحرين (ADHRB) والمنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان (ESOHR) حكم الاستئناف المؤيد لاعدام الشيخ النمر.

وتدعو المنظمتان الملك سلمان الى رفض حكم المحكمة وعدم تنفيذ الاعدام بحق الشيخ النمر.

وترى كل من ADHRB و ESOHRان تأييد الحكم باعدام النمر اضافة الى احكام اخرى ضد 3 نشطاء بالاعدام كانو قاصرين وقت اعتقالهم يعد مؤشراً قويا لمحاولات السلطات السعودية لاسكات صوت كل النشطاء وترهيبهم بالاعدام.

من جهته قال المدير التنفيذي لـ ADHRBحسين عبد الله "إن القضية المرفوعة ضد الشيخ نمر تمثل انتهاكا واضحا لحقوقه في حرية التعبير والتجمع."

واضاف عبدالله" على حلفاء السعودية بما فيهم الولايات المتحدة، النظر الى قضية النمر باكثرجدية، وان توجه دعوات علنية الى العاهل السعودي لوقف تنفيذ حكم الاعدام.

الشيخ النمر البالغ من العمر 54 عاما هو احد ابرز الشخصيات المطالبة بالاصلاحات السياسية والحقوقية في السعودية اصبح معرضاً للاعدامِ في اي وقتٍ بعد ان يوافق العاهل السعودي على قرار تنفيذ الحكم.

وكانت السلطات السعودية قد اعتقلت الشيخ النمر في يوليو 2012 بعد مطاردةٍ عنيفة استخدمت فيها الشرطة السعودية الرصاص الحي لاجباره على التوقف.

وحث خبراء في الامم المتحدة المملكة العربية السعودية الى وقف إعدام الشيخ النمر، وقال الخبراء إن محاكمة النمر لا تفي بالمعايير الدولية المتعلقة بالحق في محاكمة عادلة. واعربوا عن اسفهم من ان الشيخ النمر لا يملك الحق الكامل في التواصل مع ممثله القانوني. وكان الاتحاد الأوروبي اعلن مراقبته عن كثب لقضية الشيخ النمر من دون اي تعليقٍ اضافي، فيما بقيت وزارة الخارجية الأميركية صامتة إلى حدٍ كبير اتجاه قضية الشيخ النمر.